

سيناقش هذا البحث أثر توتر الحرب على معدل النمو الاقتصادي المرتفع في إسرائيل . ولن نعالج هنا الواجهة المعنوية والاخلاقية والانعاشية للحرب . وسيحاول البحث تحديد نوع المردودات الاقتصادية التي تلتها إسرائيل من موازنتها الدفاعية العالية بشكل غير اعتيادي .

هنالك محددات عدم توفر سلسلات كاملة من المعلومات الموثوقة . وعلى الخصوص ، فان ارقام موازنة الدفاع تحاط بالسرية القصوى ، والمعلومات الجزئية المتوفرة غامضة وغالبا ما تكون مثيرة للاضطراب . في تقرير سنوي سابق ، استعمل بنك اسرائيل « مصروفات الدفاع » كقئة ، بينما في سنوات لاحقة كان التصنيف تبعاً لموازنات « الامن والخاصة » او « الامن وغير الاعتيادية » . وقد لاحظ الكاتب السويسري ان « هنالك مطبوعات رسمية كثيرة نسبياً (في اسرائيل) : ولا يستطيع الشخص الا ان يلاحظ انها تتجنب التحليل العميق للمشكلات الاقتصادية . تعتمد اسرائيل كثيراً ، من الناحية الاقتصادية على العالم الخارجي — خاصة فيما يتعلق باستيراد رؤوس الاموال — وتهدف تلك المطبوعات بوضوح ، بواسطة هذه الدعاية ، الى خلق مناخ ملائم من اجل الحفاظ على المساعدة الضرورية وتكثيفها . واجلاً ام عاجلاً تستطيع الحقائق العنيدة النفاذ الى خارج اسرائيل ويتضح الطابع الدعائي لتلك المطبوعات ولحاضرات اولئك الرسميين » (٤) .

ومثال آخر هو المعلومات التي يقدمها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات والمتعلقة بالتعريفات القاصرة لسلسلات مهمة مثل سلسلات الهجرة . بينما لا يعد الا الاسرائيليون الذين قدموا طلبات للهجرة في وقت مغادرتهم اسرائيل كهاجرين ، فان كل الآخرين الذين تركوا البلد واستقروا رسمياً في بلدان اخرى ليسوا متضمنين في تلك الارقام .

وفي بحثي عن افضل مجموعة ممكنة من المعلومات من حيث التناسق والكمال والصحة ، بما فيها المصادر الرسمية وغير الرسمية والتقارير الصحفية ، فاني امل ان اكون قادراً على اعطاء صورة منسجمة فيما يلي :

بافتراض مجموعة معينة من المصادر المستخدمة كلياً في أية لحظة ، يكون واضحاً انه من غير الملائم تخصيص اعتمادات اكثر لقطاع الجهود الحربي (المسمى تبعاً لذلك بالقطاع الحربي) لامة بما دون تخصيص اعتمادات اقل للقطاعات الاخرى . وانه لمن خلال برنامج للحصول على دالة هدف البلد ، كما يقننها ويطبقها واضعو سياسته ، يتم الاختيار بين القطاع الحربي من جهة وكل القطاعات الاخرى من جهة اخرى . والسؤال المركزي هو : هل يعطي تخصيص مصادر اكثر باتجاه القطاع الحربي مردوداً ، من الناحية الاقتصادية ؟ والجواب بوضوح هو : عندما تفوق تأثيرات هذا القطاع الايجابية تأثيراته العكسية . وعلى أي حال ، فانه لمن المعقول ان تخصيص مصادر لقطاع آخر يمكن ان يعطي مردوداً مشابهاً ، من الناحية الاقتصادية . ان مقارنة بين مردودات اقتصادية مختلفة قد يوجه المجتمع للتركيز على القطاع الذي يعطي المردود الاقصى ، وبذلك يصبح تحقيق أقصى ما يمكن من المردودات الاقتصادية هدفاً رئيسياً .

وبالنسبة لاسرائيل ، فان التأثيرات الايجابية للقطاع الحربي يمكن تحقيقها اذا كانت تقود الى ما يلي : ١ . التوسع الاقليمي الذي يوفر مصادر بشرية وطبيعية . . . الخ ، جديدة . ٢ . تدفق رأس المال الاجنبي . ٣ . تدفق مصادر بشرية منتجة ، اي تزايد الهجرة . ٤ . انخفاض البطالة . ٥ . زيادة الصادرات . ٦ . توسيع البنية التحتية ثنائية الاستعمال مثل الطرق والمطارات وشبكات المواصلات . . . الخ .

ولدى العودة الى التأثيرات العكسية للقطاع الحربي ، يلاحظ المرء دورها المهيمن في اقتصاد اسرائيل اوقات السلام النسبي . يميل تدفق رأس المال والعمال المهرة الى